دليل سياسات الشرق الأوسط

Handbook of Middle East Politics

تحرير: شهرام أكبرزاده — *Author: Shahram Akbarzadeh*

الناشر: تشلتنهام، إدوارد إلغار للنشر، 2023 — *Publisher: Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2023*

مراجعة: عبد الله أوزباي — *Reviewed by: Abdullah Özbay*

عدد الصفحات: 416 — *Pages: 416*

يلقي كتاب «دليل سياسات الشرق الأوسط»، الذي حرّره شهرام أكبرزاده، الضوء على التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية المتسارعة في المـنطقة، ويقدم إطارًا واسعًا لفهم الأبعاد العالمية للمشكلات الإقليمية.

شهرام أكبرزاده أستاذ باحث في سياسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بجامعة ديكن في مدينة جيلونغ الأسترالية. تركّز أعماله بصورة خاصة على السياسة الخارجية الإيرانية، والطائفية، والإسلام السياسي. يقدم الكتاب للقارئ تحليلًا غنيًّا من خلال جمـع رؤى أكاديمية متنوعة حول موضوعات تشمل المـواطنة، والأيديولوجيات، والإسلام السياسي، والأمن البيئي، والتحولات الإقليمية.

تتمحور الفكرة الرئيسة للكتاب حول البنى الاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعرض موضوعات متعددة، من التحول التاريخي لأنظمة المواطنة وتطور الإسلام السياسي، إلى الصراعات الأيديولوجية وقضايا الأمن البيئي. ويحلّل مفهوم المواطنة في سياق العقود الاجتماعية التاريخية، بما يسلط الضوء على العلاقة بين الفرد والدولة. ويوضح كذلك كيف أسهمت مراحل، مثل العقد الاجتماعي الإسلامي، والنظام الاستعماري، والعقد العربي الاشتراكي، وعقد الاستقرار السلطوي، في تشكيل حقوق الأفراد وآليات سيطرة الدولة.

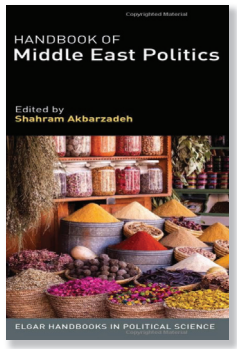

يتكوّن الكتاب من 23 فصلًا، تعكس هذه الفصول تعقيد المشهد السياسي في المـنطقة وتعدده. ولا يتبع الكتاب ترتيبًا زمنيًّا أو جغرافيًّا صارمًا، بل يعتمد مقاربة موضوعية وتحليلية. وهذا الثراء يتيح الجمع بين التحليل البنيوي على المستوى الكلي ودراسة الحالات الخاصة، بما يفتح المـجال للنقاش النظري والاستنتاجات المستندة إلى الواقع.

في الفصلين الثامن والتاسع، يصف النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه نموذج من «السلطوية الانتخابية الدينية»، يجمع

DOI:10.36360/1560-015-003-012

CC BY NC

بين سيادة دينية وسيادة شعبية؛ فالمؤسسات الدينية، مثل آيات الله ومجلس صيانة الدستور، تعزّز البنية السلطوية عبر ضبط العملية الديمقراطية، بينما تمنح الانتخابات النظام شرعية داخلية وخارجية. لكنها قد تتحول أيضًا إلى مصدر تهديد للاستقرار عندما تنخفض نسبة المشاركة أو تتحول الانتخابات إلى مساحة للتصويت الاحتجاجي.

ومن جهة أخرى، وفّرت الحركة الشعبية التي اندلعت عقب وفاة مهسا أميني فرصة لإعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي السياق الدولي للسياسة الإيرانية؛ إذ أحدثت مطالب حقوق النساء والانفتاح الثقافي أرضية مشتركة للمقاومة، بينما ربطت أدوات الاتصال الحديثة بين النضالات المحلية وأشكال التضامن العالمية، مما يوضح أثر التقنيات الرقمية في المجال السياسي.

ويتناول الكتاب كذلك موضوعات أوسع تتصل بالتحول الاجتماعي والأطر السياسية والأمن البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي الفصول الثاني والسابع والثالث والعشرين، يناقش مفاهيم الأمن البيئي والمواطنة والتحول الاجتماعي والأطر السياسية. ويدرس الأمن البيئي من خلال أثر ندرة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي في الصراعات الاجتماعية، مع التأكيد أن مبادرات التحول الأخضر لا يمكن فصلها عن قضية العدالة الاجتماعية.

أما المواطنة، فتُعرَض بوصفها إطارًا تطور عبر العقود الاجتماعية التاريخية؛ الإسلامية والاستعمارية والاشتراكية والسلطوية، لتنظيم حقوق الفرد وعلاقته بالدولة. وخلقت الاحتجاجات التي أعقبت الربيع العربي مساحة لإعادة التفاوض حول العقد الاجتماعي، مستندة إلى النشاط البيئي والمطالب المرتبطة بالمواطنة.

ويضع الفصلان التاسع عشر والعشرون القضية الفلسطينية في سياق التدخلات الدولية والاحتلال الإسرائيلي، ويدرس كلّ منهما أثر ذلك في السياسة الفلسطينية الداخلية. يوضح الفصل التاسع عشر أن تدخلات أطراف دولية وإقليمية، ولا سيما الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج، أثّرت في الاستقطاب السياسي الفلسطيني وفي قدرة المجتمع على التعبئة. ويرى أن فلسطين تحولت إلى موضوع للتوظيف داخل توازنات القوى الدولية، بما أدى إلى تراجع مساءلة القيادات السياسية أمام مجتمعها.

أما الفصل العشرون، فيحلل كيف حدّ الاحتلال الإسرائيلي من فاعلية السياسة الفلسطينية، وكيف ابتعدت السلطة الفلسطينية، التي نشأت في إطار اتفاقيات أوسلو، عن هدف الاستقلال. ويوضح كذلك أثر سياسات الاستيطان الإسرائيلية، والتقسيم الجغرافي، والاعتماد على المساعدات الدولية، في تفكيك النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني.

كذلك يبين الكتاب أن الانقسام بين حركتَي فتح وحماس، والتداخل في الأدوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، أضعفا الوحدة الوطنية. ويشرح كيف جرى توظيف السعي الفلسطيني إلى الاستقلال في خدمة مصالح قوى دولية وإقليمية، وكيف عوّق الاحتلال الإسرائيلي والنظام الدولي معًا تطلعات الفلسطينيين إلى التنمية والاستقلال.

ويُعَدّ الإسلام السياسي موضوعًا رئيسًا آخر يتناوله الفصل الثالث. فهو يحلل، عبر أربعة عقود، نماذج متعددة تمتد من الثورة الإسلامية في

إيران إلى حزب العدالة والتنمية في تركيا، ويناقش العلاقة المعقدة بين الإسلام السياسي والديمقراطية والحقوق الفردية. كما يدرس الأيديولوجيات من خلال الصراعات بين القومية والعلمانية والأصولية، ويفصل تأثيرها في سياسات المنطقة. وتقدّم هذه المناقشات إسهامًا مهمًّا في فهم خطوط الانقسام الفكرية في الشرق الأوسط.

ويولي الكتاب أهمية كذلك للأمن البيئي والاقتصاد السياسي، مع تركيز خاصّ في الفصلين: الثاني والعشرين والثالث والعشرين. فهو يحلّل أثر التهديدات البيئية في العدالة الاجتماعية وفي علاقة الدولة بالمجتمع، ويؤكد أن الأمن البيئي لا يمثل قضية إيكولوجية منفصلة، بل يرتبط بالتحولات الاجتماعية. كما يناقش أثر رأس المال المالي العالمي في المنطقة ضمن إطار الإمبريالية والسياسات النيوليبرالية، بما يبين أن المشكلات الاقتصادية والبيئية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يمكن فهمها خارج سياقها العالمي.

ويخصّص الكتاب الفصل الحادي والعشرين للصراع ومفاوضات السلام في سورية، والفصل السابع عشر للأزمات السياسية المزمنة في لبنان، والفصل الرابع عشر للموقع الإستراتيجي للصين في الخليج. وتقدم معالجة الحالة السورية رؤية نقدية لمفهوم حل النزاعات في المنطقة، من خلال مناقشة استخدام النظام السوري للمفاوضات الدولية أداة تكتيكية، واستثمار روسيا لمسار السلام في خدمة مصالحها الجيوسياسية.

أما لبنان، فيُحلَّل من زاوية تقاسم السلطة الطائفي، وضعف بنية الدولة، والنفوذ الإقليمي لقوى، مثل حزب الله. ويقدم الفصل المتعلق بالصين قراءة مهمة لسياساتها الاقتصادية في دول الخليج، خصوصًا في مجالات أمن الطاقة واستثمارات البنية التحتية، ويكشف هذا التحليل أن الصين، رغم خطاب الحياد، تسعى إلى تحقيق توازن إستراتيجي يخدم مصالحها العملية في المنطقة.

وتبرز العلاقات المتعمقة بين الصين والسعودية والإمارات بوصفها مثالًا على جهود بكين لتوسيع نفوذها الاقتصادي في الخليج. كما تضيف المقاربات المستمدة من التاريخ والعلوم السياسية وعلم الاجتماع إلى الغنى المنهجي للكتاب. فعلى سبيل المثال، يعمق الفصل الحادي عشر فهم التنافس السعودي–الإيراني عبر توظيف إطار النظرية الاجتماعية لبورديو في تحليل متعدد التخصصات، بما يعكس سعي الكتاب إلى تقديم منظور واسع للقارئ.

يتميز الكتاب بمقاربة متعددة التخصصات، ويقدم دليلًا شاملًا لفهم تعقيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، تبرز بعض الملاحظات المنهجية. فبعض الفصول، وخصوصًا تلك التي تعرض أحداثًا تاريخية، لا تقدم دائمًا تحليلًا عميقًا بما يكفي للعلاقات السببية.

فعلى سبيل المثال، كان يمكن مناقشة تطور مفهوم المواطنة في العهد العثماني أو تحولات الأحزاب السياسية في تركيا بتفصيل أكبر، ومن خلال دمج زوايا نظر متعددة، لتقديم فهم أكثر شمولًا. وكان يمكن كذلك تقوية بعض الحجج بزيادة تنوع المصادر وعمقها. ففي بعض الأقسام، تستند التحليلات أساسًا إلى مصدر واحد، في حين أنّ توسيع الاستناد إلى الأدبيات الأكاديمية المتنوعة سيعزز صرامة التحليل.

كذلك، كان من الممكن توسيع نطاق بعض الموضوعات. فإجراء تحليل مقارن أكثر تفصيلًا للحركات النسوية في بلدان مختلفة كان سيغني النقاش ويمنحه بعدًا أكثر دقة. ومن حيث أسلوب الكتابة الأكاديمية، تسهم الإحالات المرجعية الكثيرة في تعزيز الموثوقية العلمية للنص، لكنها تقطع أحيانًا انسياب السرد. وكان من الممكن تحقيق قراءة أكثر سلاسة عبر دمج المراجع في النصّ بصورة أكثر طبيعية، وتقليل الاعتماد على الاقتباسات الطويلة، من دون المساس بالصرامة الأكاديمية.

ورغم تناول الكتاب قضايا مهمة، فإنه يظل بحاجة إلى مزيد من العمق المنهجي، والتوسع في بعض الموضوعات، وتحسين الاتساق الأسلوبي، بما يعزز قيمته التحليلية والأكاديمية. ومع ذلك، يقدم الكتاب موردًا مهمًّا وملائمًا للباحثين والأكاديميين وصناع السياسات والطلبة والعاملين في المؤسسات الدولية، ولكل من يسعى إلى فهم التحولات المتداخلة التي تشكل واقع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.